

سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة

الإصدار الأول

مقدمة:

أن سياسة آليات الرقابة والإشراف مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان:

أولاً- الرقابة

1. **بالتقارير الإدارية أن التقارير الإدارية يعتمد** عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير

بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة،

وأن تعد هذه بصفة دورية بالنظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها :

التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين المدراء هم بصفة يومية، أسبوعية، شهرية ، فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء مشروع

تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير الفحص: وتكون التحليل ظروف مشروع سابق ولاحق تساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرووسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها المتابعة والتقييم.

2. التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً المبادئ:

1. مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
2. مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
3. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء: أن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية، كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها المعالجة وتصحيح لك الانحرافات والأخطاء
4. مبدأ الدقة: إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها، هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية مشاكل وكوارث لا قدر الله.

المسؤوليات:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة إشراف الجمعية، الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية وعلى الإدارة التنفيذية لتزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

المراجع:

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع رقم (20) هذه السياسة بتاريخ (1441/03/22هـ) الموافق (2019/11/18م) وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات إدارة المتطوعين الموضوعه سابقا.

اعتماد مجلس الإدارة

